مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (1) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (1) 2011

واقع وملامح الفجوة الغذائية في سورية

الدكتور نزار قنوع*
شادي شهيله**

(تاريخ الإيداع 24 / 6 / 2010. قُبِل للنشر في 16 / 1 / 2011)

□ ملخّص □

يناقش البحث واقع وملامح الفجوة الغذائية في سورية باعتبارها إحدى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، وذلك من زاوية دراسة وتحليل تركيب الفجوة الغذائية في سورية، ودراسة بعض مؤشرات الإنتاج الزراعي السوري ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، إضافة إلى تحليل أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور ملامح الفجوة الغذائية في سورية، وصولاً إلى تحديد النتائج ووضع بعض المقترحات التي تفيد في رفع المردودية الزراعية للقطاع الزراعي في سورية، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي الذي يساهم في تفعيل عملية النمو المتوازن.

الكلمات المفتاحية: الفجوة الغذائية، الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، دعم الإنتاج الزراعي، الكفاءة الإنتاجية، النمو المتوازن.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط اختصاص علاقات دولية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (1) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (1) 2011

Situation and Features of Food Gap in Syria

Dr. Nizar Qanou*
Shadi Sheheilah**

(Received 24 / 6 / 2010. Accepted 16 / 1 / 2011)

□ ABSTRACT □

This paper will discuss the situation and features of the food gap in Syria as one of the structural imbalances facing the Syrian economy in terms of study and analysis the food gap in Syria. This study aims also to show some indicators of the Syrian agricultural production, and its contribution to the GDP and per capita, in addition to analyzing the main reasons that led to the emergence of the features of the food gap in Syria, leading to the identification of outcomes and to develop some proposals which are useful for raising the agricultural yield of the agricultural sector in Syria, and thus achieving food security, which contributes to the activation process of balanced growth.

Keywords: food gap, GDP, trade balance, support for agricultural production, productivity, balanced growth.

* **Professor, Department of Economics faculty, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Postgraduate student, Department of Economics faculty, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمّة:

تعتبر دراسة الفجوة الغذائية وأوضاع الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تواجه الباحثين في المجال الاقتصادي، حيث يوجد للسلع الغذائية أهمية مزدوجة، فهي بالدرجة الأولى سلع تخضع للتحولات الصناعية، وفي الدرجة الثانية (وكونها من المواد الأولية) تعتبر من السلع الأساسية التي تؤثر على عملية التنمية، وذلك على اعتبار أن إنتاج المواد الغذائية في بعض الأحيان يعتبر قطاعاً رائداً بين القطاعات الأخرى، وهو يقود ويوزع النمو عليها إذا توفرت فيه شروط نمو الطلب الحقيقي لإنتاجه، وبالتالي إدخال وظائف جديدة وإعادة استثمار نسبة عالية من أرباحه المحققة في هذه القطاعات أو في نفس القطاع مع وجود روابط تأثيرية معها لحثها على النمو. وفي بعض الأحيان قد تكون صادرات المواد الغذائية مصدراً للنقد الأجنبي الذي يدخل في أعمال التنمية الاقتصادية ومشاريعها. كما أن زيادة الاستهلاك ترافقها زيادة في الإنتاج الغذائي المؤدية بدورها إلى الزيادة في إنتاجية العمل والتي تمثل جوهر ومؤشر الفعالية الإنتاجية، حيث إنّه من المعلوم أن سوء التغذية وقلة الغذاء تعتبر من العوامل المؤثرة التي تجعل الكثير من الدول النامية تدور في حلقات مفرغة، لأن نقص الغذاء يجعل الناس يتناولون كميات ضئيلة من الغذاء وسيئة النوعية مما ينعكس على حجم ونوعية اليد العاملة. كما تؤدي الزيادة في إنتاج الغذاء إلى توظيف نسبة من العمل في رأس المال الثابت، كما أن زيادة الإنتاج في المواد الغذائية قد تخلق مداخيل إضافية وبالتالي توجد أسواق أكبر للإنتاج الصناعي.

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد البحث أهميته من كون أن الفجوة الغذائية تعتبر من أهم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، حيث تتمحور مشكلة البحث في أن نمو القطاع الزراعي في سورية لا يتطور بنفس نسبة تطور الطلب على الاستهلاك، بالإضافة إلى تراجع معدلات مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية، وما يرافق ذلك من تدني الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع بسبب الظروف المناخية أم لعدم الكفاءة في إدارته، وما لذلك من انعكاسات على القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي وبالتحديد الصناعات التحويلية التي تراجعت نسبة مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي بنسبة كبيرة خلال الفترة الماضية لتصبح سورية في أدنى القائمة بين الدول العربية في هذا المجال (حيث بلغت في سورية حوالي 10% مقارنة مع مصر 20%، وتونس 23%).إضافةً إلى أن السلع الغذائية كسلع استهلاكية من الطبيعي أن يؤدي إنتاجها إلى زيادة في إنتاج السلع الصناعية أو التحويلية، خاصة أن النمو المتوازن* يفرض إيجاد النشاطات في القطاعين الزراعي والصناعي. وفي حال أصبح القطاع الزراعي غير قادر على خلق الفائض من الإنتاج الغذائي، عندها يصبح النمو النسبي للصناعات المختلفة متأثراً بإمكان استقطاب الصناعات في ذلك القطاع.

وبالتالي يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ملامح الفجوة الغذائية في سورية، ودراسة القطاع الزراعي ومعرفة نقاط الضعف فيه، بالإضافة إلى تحليل الفجوة الغذائية إلى مكوناتها، من حيث التركيب ومساهمتها في الناتج القومي الإجمالي وصولاً إلى معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة في الاقتصاد السوري، وذلك من خلال دراسة وتحليل أهم المؤشرات الخاصة بالإنتاج الزراعي في سورية.

*** يقوم النمو المتوازن على إعطاء كل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة؛ ويأخذ رواد هذه النظرية (نركس، روستين، رودان) بعين الاعتبار دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والطبيعة المكملة للطلب.**

منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي القائم على جمع المعلومات وتحليلها، حيث تم الاعتماد على أرقام المجموعة الإحصائية في سورية وإحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية والنشرات الدورية لاستقراء واقع الفجوة الغذائية في سورية ومحاولة التنبؤ بآفاقها المستقبلية.

بناءً على ما سبق، سيتناول البحث النقاط التالية:

1. أسباب الأزمة الغذائية في سورية وطرق معالجتها.
2. مؤشرات الإنتاج الزراعي في سورية ومساهمته في الناتج القومي الإجمالي.
3. تركيب الفجوة الغذائية في سورية.

النتائج والمناقشة:

تعرف الفجوة الغذائية بانها مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السّلع الغذائية، وتطورات الفجوة الغائية هي محصلة لتفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج. كما تعرف أيضاً بأنها الفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي [1].

ومن هذا المنظور فإن سورية تعاني من قصور الإنتاج الزراعي عن مواكبة نمو الاستهلاك في مجال الغذاء، الأمر الذي أدى إلى عجز في الميزان التجاري (مع بعض الاستثناءات التي تتجلّى في تأمين الاكتفاء الذاتي والغذائي لبعض المواسم والمحاصيل وتشكيل مخزون استراتيجي لمواجهة الأوضاع الطارئة التي يمكن أن تحصل مستقبلاً)، لذلك فإن النظرة الشمولية لواقع الإنتاج الغذائي لا تكفي للتعرّف على نقاط الضعف فيه وإنما تحليل الفجوة الغذائية يمكن أن يوضح الوضع الغذائي في سورية والذي يبدو على النحو التالي:

جدول رقم (1): الفجوة الغذائية في سورية لعامي 2006-2007 / القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السنة	الواردات الغذائية		الصادرات الغذائية		الفجوة الغذائية	
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
2006	958.06	3869.58	916.01	3964.77	42.05	95.20 -
2007	1248.32	3879.32	714.2	2551.69	534.12	1327.62

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2008 الجدولين رقم 298-299

تقدر الفجوة الغذائية لعام 2007 بحسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (A.O.A.D) بقيمة (534.12) مليون دولار، أي ما يعادل تقريباً (26706) مليون ليرة سورية. وبالمقارنة مع إحصاءات نفس المصدر لعام 2006 نلاحظ أنّ الفجوة كانت (42.05) مليون دولار، أي ما يعادل (2190) مليون ليرة سورية، فإننا نلاحظ تضخّم حجم الفجوة بنسبة 1170% أي تقريباً (12) ضعفاً [2]. ولمعرفة السبب سندرس التركيب البنيوي لهذه الفجوة من خلال تقسيم الصادرات والواردات إلى المجموعات الغذائية الرئيسية.

أولاً. أسباب الأزمة الغذائية في سورية:

1. ارتفاع أسعار النفط، حيث يعد ارتفاع أسعار الطاقة من أهم العوامل التي تؤدي لزيادة أسعار المواد الغذائية لأن البترول هو أهم مدخلات الإنتاج الزراعي ولذلك عندما يرتفع سعر الوقود ترتفع أسعار المواد الغذائية أيضاً، لاسيما بعد رفع الدعم عن المحروقات وخاصة المازوت.

2. الظروف الجوية الصعبة، خاصةً من حيث معدلات هطول الأمطار. فقد أدى الجفاف خلال العامين الماضيين إلى ندرة الغذاء وتقلّص بشدة إنتاج الحبوب، وقد رفع ذلك من أسعار الغذاء المحلي وشكل ضغوطاً على إمدادات الغذاء الأساسية. وقد أظهر المؤشر السوري لأسعار الخبز والحبوب زيادة قدرها 27% على أسعار كانون الثاني 2009 [3].

3. الزيادات السكانية والأعداد الكبيرة من الوافدين إلى سورية. وقد وصلت تكلفة فاتورة الغذاء لدى الأسرة السورية إلى 45% من فاتورة الاستهلاك الكلي [4].

4. استيراد القمح وللمرة الأولى في سورية منذ زمن طويل بسبب استنزاف مخزون حالات الطوارئ من القمح على الرغم من بقاء الإمدادات الكافية منه. وعادة ما تحتفظ سورية بما يعادل مخزون ثلاث سنوات من القمح، ولكنها في عام 2008 وافقت على بيع إمداداتها إلى دول تكافح نقص الغذاء مثل مصر وتونس بالرغم من الجفاف والنقص الكبير في الإنتاج.

5. انخفاض إنتاج القمح في المناطق غير المروية في سورية (الزراعة البعلية) بحوالي 82% عام 2008 مقارنة بالموسم السابق، في الوقت الذي تمت فيه خسارة محصول الشعير بالكامل في المناطق غير المروية. وقد انخفضت الإنتاجية الكلية للقمح والشعير عام 2008 بمقدار 46% مقارنة بالعام السابق [5].

6. النسبة المرتفعة لزراعة الكفاف في سورية، أدت إلى فقدان الكثير من العائلات السورية وسيلة إطعام نفسها بسبب خسارة العائلات لمحاصيل بأكملها بسبب الجفاف في الأعوام السابقة، ممّا أدى لغياب دخلها.

7. ارتفاع أسعار البذور بسبب فشل المحاصيل وتلفها.

8. مع انحسار المراعي (بسبب الجفاف) تضاءلت المساحة المتاحة لرعي الماشية وارتفعت تكلفة تغذية الماشية. وخسر ما يقرب من 59 ألف من صغار الرعاة (الذين يمتلكون أكثر من 100 رأس من الماشية) كل ماشيتهم تقريباً. الأمر الذي اضطرهم لبيع الأصول التي يمتلكونها كالأرض والماشية والمنازل والأثاث والمجوهرات مقابل أسعار متدنية، وأدى إلى هجرتهم من المناطق الزراعية إلى مناطق أخرى، وهذا ولد المزيد من السكن العشوائي والكثير من المشاكل [4].

9. التأخر في رسم السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنشيط دور الدولة وتدخّل مؤسساتها الاستهلاكية والاقتصادية للتأثير في حركة التجارة الداخلية وفي ضبط الأسعار ومنع الاحتكار.

10. عدم منح السلع والمحاصيل الاستراتيجية أسعاراً مجزية وحوافز تحسّن دخل منتجيها وتضمن بقاءها في سورية فلا تخرج منها بطرق معظمها غير شرعي.

استجابة الحكومة السورية للتغيرات في أوضاع الأمن الغذائي:

أبدت الحكومة السورية تحركاً ملحوظاً عام 2008 للتقليل من الآثار الآنية والمستقبلية للمؤشرات السلبية التي عكستها الحالة الغذائية، والتي ذكرت آنفاً، فقامت بعدد من الخطوات منها :

1. تأسيس صندوق لدعم الإنتاج الزراعي بكتلة نقدية تصل إلى 100 مليار ليرة سورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 29 للعام 2008، ومهمته دعم القطاع الزراعي، من خلال إعادة النظر في الخطة الزراعية بما يسهم في:

- تحقيق الأمن الغذائي.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للعملية الإنتاجية الزراعية.
- تعزيز القدرة التنافسية للمحاصيل السورية.
- دعم مستلزمات الإنتاج (بذار محسّنة، غراس، آلات، مواد مكافحة...).
- دعم بعض أسعار المحاصيل الزراعية الاستراتيجية (قمح، قطن، شوندر، تبغ) بنسبة تصل إلى (40%).

2. إصدار قرارات لدعم الفلاحين تتمثّل بتأجيل دفعهم للأقساط المستحقة عليهم.

3. التأكيد والطلب من مؤسسة الخزن والتسويق والمؤسسات الاستهلاكية بتوفير السلع الغذائية لمواطنين بأسعار تتناسب مع دخل الفرد وبهامش ربح لا يزيد عن (1%).

4. زيادة الرواتب والأجور بنسبة تصل لأول مرة إلى 25% ممّا يرفع الحد الأدنى للأجور فوق خط الفقر العالمي البالغ 100 دولار أميركي ليصبح الحد الأدنى المعتمد في سوريا يقارب 125 دولار (وبالتالي ارتفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل إلى 6010 ل.س).

5. وفي عام 2009 ونظراً للأثر الشديد الذي أحدثته الأزمة الغذائية على سكان المنطقة الشرقية أعدت الحكومة خطة إنقاذ عاجلة واعتمدت مجموعة من التوجهات والخطوات اللازمة في القطاعات التنموية والخدمية في محافظة الحسكة (المتضرر الأكبر) وبعد بحث مجلس الوزراء مضمون مذكرة اللجنة الوزارية المعنية والمقترحات والتوصيات التي خلّصت إليها من خلال زيارتها الميدانية إلى محافظة الحسكة ولقائها الفعاليات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية فيها وافق على ما يلي:

- منح مساعدة غذائية عاجلة للأسر المتضررة كل شهرين، على شكل سلة غذائية، مكونة من الطحين والبرغل والعدس والسكر والشاي والزيت أو السمن النباتي، على أن تكون المساعدة دائمة ما دامت الظروف قائمة، وتكليف هيئة تخطيط الدولة بتجهيز الأعداد المطلوبة من السلل الغذائية بحيث يتم توزيع هذه المساعدات وإيصالها إلى المواطنين بإشراف محافظة الحسكة مباشرة.
- تكليف وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والاتحاد العام للفلاحين بإعداد الصك اللازم لإحداث صندوق للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية التي تواجه الإنتاج الزراعي وبحيث يمول هذا الصندوق من مصادر مختلفة: اقتطاع نسبة 1% من قيمة الإنتاج الزراعي للمحاصيل الاستراتيجية، إعانات من الموازنة العامة للدولة، هبات، تبرعات، منح... إلخ.
- تكليف وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والاتحاد العام للفلاحين بإعداد الصك القانوني اللازم لجدولة ديون الفلاحين في محافظة الحسكة العائدة للمصرف الزراعي التعاوني لغاية الموسم الزراعي 2008-2009 وذلك على النحو التالي:

1. سبع سنوات للقروض المستجرة على الزراعات المروية.
2. عشر سنوات للقروض المستجرة على الزراعات البعلية.

- تكليف وزير المالية بالتنسيق مع حاكم مصرف سورية المركزي بإعداد القرار اللازم لإعادة النظر بموضوع تطبيق نظام رسملة فوائد قروض المصرف الزراعي التعاوني وذلك في ضوء جدولة الديون المترتبة على الفلاحين في محافظة الحسكة.
- الموافقة على تقسط استحقاقات المصرف المركزي المترتبة على المصرف الزراعي التعاوني لقاء حسم أسناد القروض الممنوحة لتمويل الزراعة في محافظة الحسكة وبما يتوافق مع الجدولة المذكورة.
- الموافقة على تأمين رأسمال بحدود 2 مليون ليرة سورية على الأقل في كل قرية متضررة لتنفيذ مشروع تمكين المرأة الريفية من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.
- تكليف وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية ووزارة الشؤون المحلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لإجراء مسح ريفي سريع للأسر المهاجرة من محافظة الحسكة إلى المحافظات الأخرى للوقوف على مكان التوطن الحالي، والأوضاع المعيشية لهذه الأسر، ومستلزمات عودتها إلى المحافظة.
- تكليف وزارة الزراعة بمنح الموافقة اللازمة للمصرف الزراعي التعاوني، لتمويل واضعي اليد على أراضي أملاك الدولة وذلك وفق الشروط التي تضعها لهذه الغاية.
- الموافقة على إعفاء الفلاحين الذين يستثمرون مساحات من أراضي أملاك الدولة البعلية في محافظة الحسكة من الأجور العقدية وأجور المثل المترتبة عليهم للموسم 2008–2009 بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم 220 لعام 1963 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم280 ت لعام 1963 وتكليف وزارة الزراعة بتنفيذ ذلك.
- تحويل مبلغ خمسين مليار ليرة لمصلحة مؤسسة الحبوب من أجل دفع قيمة موسم الحبوب. وقد حوّلت اللجنة الاقتصادية ما طلبته مؤسسة الحبوب دفعة واحدة عكس ما كان يجري في المواسم السابقة إذ كان لتم تحويل قيمة الموسم على ثلاث أو أربع دفعات.

ثانياً. مؤشرات الإنتاج الزراعي في سورية:

تشير إحصائيات وزارة الزراعة في سورية إلى تراجع في الكميات المنتجة لـ /41/ محصولاً زراعياً (خضار وفواكه) من أصل /77/ محصولاً تم تصنيفها حسب أهميتها للسلة الغذائية الاستهلاكية اليومية للمواطن عام 2008، كما يعطي الجدول السابق مؤشراً مشابهاً يدل على هذا التراجع. ونذكر هنا بعض هذه المحاصيل التي انخفض إنتاجها بين العامين 2005–2007 ومنها: تراجع إنتاج القمح بنسبة 13%، العدس 29%، الذرة الصفراء 36%، والبطاطا 60% [4].

أما بالنسبة لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج القومي الإجمالي فإن التراجع يبدو ملحوظاً. فقد كانت هذه النسبة عامي 2003–2004 (25%، 23%) على التوالي وواصلت الانخفاض على النحو التالي:

جدول رقم (2): نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية 2005–2007 / القيمة: مليون دولار

السنة	2005	2006	2007
الناتج القومي الإجمالي	28203	33407	45923
الناتج الزراعي الإجمالي	5830	6862	8161
النسبة (%)	20.7	20.5	17.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 2006–2008

كما أن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي لعام 2007 كانت طفيفة مقارنة بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 كما يظهر من الجدول التالي:

جدول رقم (3): نصيب الفرد من الناتجين الزراعي الإجمالي والقومي الإجمالي بالأسعار الجارية لعامي 2006-2007 / النسبة: %

السنة	2006	2007
تغير نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	15.18	33.66
تغير نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي	14.45	15.64

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية لعامي 2007-2008

تطور الإنتاج الزراعي في سورية:

يقسم الإنتاج الزراعي في سورية حسب إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إلى قسمين رئسن: الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني. وتولي الدولة اهتماماً كبيراً للإنتاج النباتي، حيث تعتبره الركيزة الأساسية للتنمية، من حيث كونه مصدر الغذاء، ومورداً للمواد الأولية للصناعة، ومصدراً للعملات الصعبة. إلا أنها بدأت أيضاً بالاهتمام بالإنتاج الحيواني، وأخذت تولي عناية واسعة له حيث أنه أكثر استقراراً وتنوعاً نظراً لوجود العديد من السلالات الهامة كالماعز الشامي وغنم العواس والخيول العربية. ولكن تبقى نسبة مساهمته بالنسبة لمجمل الناتج الزراعي في حالة تذبذب صعوداً وهبوطاً وذلك بسبب استقراره من جهة، وتقلب الإنتاج النباتي المرتبط بالأحوال الجوية من جهة أخرى، لكنها على أية حال تميل نحو التزايد كما يظهر في المخطط البياني التالي:

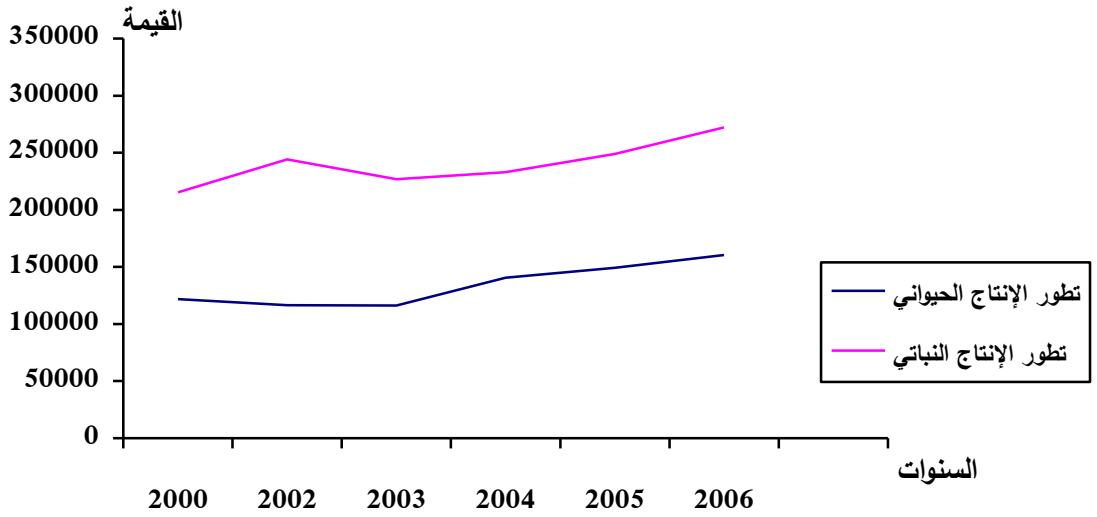

الشكل رقم (١): تطور الإنتاج النباتي والحيواني بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة/مليون ليرة سورية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية في سورية لعام 2007، المكتب المركزي للإحصاء؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007

1. الإنتاج النباتي:

ويقسم إلى ست مجموعات هي: (الحبوب، البقول، الخضار، المحاصيل الصناعية، الفاكهة ومزروعات أخرى). تختلف كمية إنتاج كل نوع من هذه المحاصيل من عام لآخر وذلك لأسباب عديدة، أهمها تغير المساحات المخصصة لكل منها (سواء تطبيقاً للدورات الزراعية أو انجذاباً نحو تغيرات الأسعار)، وكذلك اعتماد معظمها على مياه الأمطار وارتباط إنتاجها بالمناخ والطبيعة. ويدل الجدول التالي على تطور الرقم القياسي لكل مجموعة من المجموعات السابقة خلال ست سنوات يعتبر فيها عام 2000 هو سنة الأساس:

جدول رقم (4): الأرقام القياسية للإنتاج النباتي (2000-2006)/2000 = 100

المجموعات	2000	2002	2003	2004	2005	2006
الحبوب	100	192	206	159	178	214
البقول	100	176	199	157	183	203
الخضار	100	130	132	142	145	143
محاصيل صناعية	100	99	87	98	100	77
الفاكهة	100	102	83	101	89	126
مزروعات أخرى	100	110	102	114	125	128
مجمل الإنتاج النباتي	100	132	129	124	130	143

المصدر: مديرية الحسابات القومية. *النشرة السنوية*، دمشق، 2007

يبدو من الجدول أن مجمل الإنتاج النباتي في حالة استقرار نسبي، لكنه يتذبذب هبوطاً وصعوداً خاصة في الزراعات البعلية، أما بالنسبة للحبوب والبقول فهناك تفاوت ملحوظ في إنتاجها على الرغم من الثبات التقريبي للمساحة المزروعة بهذين المحصولين، وبصورة عامة هناك تزايد ملحوظ في مجمل الإنتاج الزراعي.

1. الإنتاج الحيواني:

تقسم الثروة الحيوانية حسب إحصائيات وزارة الزراعة إلى قسمين رئيسين:

1. قطيع تسمين: وهو ما يربى للاستفادة من لحمه وجلده، ويمكن أن يضم بشكل عام لحوم المواشي والدواجن والأسماك.

2. القطيع الأساسي أو قطيع الإنتاج: وهو ما يربى للاستفادة من نواتجه المختلفة كالحليب ومشتقاته، الصوف، البيض، العسل،.....

ويمكن أن نلاحظ تطور إنتاج اللحوم من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5): تطور إنتاج اللحوم في سورية للأعوام (2002-2006)

السنوات	اللحوم الحيوانية (ألف رأس)	لحوم الدواجن (طن)	لحوم الأسماك (طن)
2002	1794	123188	15166
2003	1766	159429	16128
2004	2501	170373	17087
2005	5133	162062	16980
2006	4897	173582	17166

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية في سورية لعام 2007، المكتب المركزي للإحصاء

ويلاحظ من الجدول أن معدل الزيادة في إنتاج اللحوم ثابت تقريباً، وهذا ما يميز الإنتاج الحيواني بشكل عام. أما بالنسبة لتطور الإنتاج الحيواني فيمكننا التعرف عليه من خلال الأرقام القياسية لخمس سنوات باعتبار عام 2000 سنة أساس:

جدول رقم (6): الأرقام القياسية للإنتاج الحيواني (2000-2006)/2000 = 100

المجموعات	2000	2002	2003	2004	2005	2006
الحليب ومشتقاته	100	107	113	134	162	158
تكاثر الحيوان	100	96	94	99	108	112
البيض	100	130	136	157	122	148
الصوف والشعير وشرانق الحرير	100	87	93	124	132	145
منتجات أخرى	100	118	116	128	127	125
مجمل الإنتاج الحيواني	100	101	102	114	125	128

المصدر: مديرية الحسابات القومية. *النشرة السنوية*، دمشق، 2007

يلاحظ من الجدول الزيادة المطردة في مجمل الإنتاج الحيواني، مع تراجع بسيط في بعض السنوات وذلك بسبب قلة الأمطار وخاصة في المراعي والبادية. وبشكل عام يعد هذا التزايد بطيئاً وأحياناً ثابتاً ومتناقصاً، ويعود هذا الضعف في الإنتاجية الحيوانية لأسباب عديدة منها:

1. نقص العليقة العلفية.
2. ضعف الخدمات الصحية الحيوانية والرعاية البيطرية.
3. ضعف وعي المزارعين بأعمال الرعاية والصحة.

ولهذا فإنه من الضروري تأمين المزارع الحكومية النموذجية لإرشاد الفلاحين على الطرق الحديثة في تربية المواشي والدواجن بالشكل الأمثل، واستخدام احدث الأساليب الضرورية لزيادة أعدادها وإنتاجها.

ثالثاً. تركيب الفجوة الغذائية في سورية:

من خلال دراسة الفجوة الغذائية في سورية لعامي 2006-2007 بحسب طبيعة المجموعات الغذائية نلاحظ مايلي:

1. انخفاض العجز في الحبوب بشكل عام من (159) إلى (151) مليون دولار أي بنسبة (5%) [5].
2. انخفاض فائض التصدير من القمح والدقيق بنسبة كبيرة جداً من (164) إلى (23) مليون دولار أميركي أي بنسبة (85.9%) وذلك بسبب الأوضاع الجوية السيئة والجفاف التي أضرت بالمحاصيل في المناطق الشرقية حيث تراجع الإنتاج بنسبة تقارب (18%)، ورفع الدعم عن الإنتاج الزراعي [5].
3. انتقال المجموعات التالية (البقوليات، الخضروات، الفاكهة، اللحوم، البيض، الألبان ومشتقاتها) من دعم فائض التصدير إلى العجز، ممّا ساهم في زيادة الفجوة الغذائية عام 2007 عنها في عام 2006 [2].
4. يتركّز العجز عام 2006 في ثلاث مجموعات أساسية: (السكر المكرر 52%، الحبوب 40%، الأسماك 8%)، بينما تتعدّد المجموعات الغذائية التي تشكّل عجزاً في عام 2007 مع بقاء السكر والحبوب والأسماك ومن ثم الألبان ومشتقاتها في المقدمة: (53% السكر المكرر، 27% الحبوب، 7% أسماك، 6% الألبان ومشتقاتها، 3% الخضروات، 2% الفاكهة، 1% البقوليات، إجمالي اللحوم 1%، البيض أقل من1%) حتى أن المراقب للأسواق

الداخلية يلاحظ وجود كميات من بعض الأصناف الزراعية دخلت القطر من دول أخرى وبات المستهلك يفتش عن الإنتاج المحلي فلا يجده إلا بصعوبة [5].

5. بلغت واردات سورية الكلية لعام2007 (13691.33) مليون دولار وصادرتها (11508.67) مليون دولار، وتشكل الواردات الزراعية حوالي (535) مليون دولار، أي أن العجز في الميزان التجاري هو (2110.66) مليون دولار وبالتالي فإن نسبة الفجوة إلى العجز في الميزان التجاري 25.3% أي أن كل (100) ليرة عجز في ميزان سورية التجاري يوجد منها تقريباً (25) ليرة سببها النقص في الغذاء [3]. ويوضح الجول التالي التركيب السلعي للفجوة الغذائية في سورية لعامي 2006-2007:

جدول رقم (7): التركيب السلعي للفجوة الغذائية في سورية لعامي 2006-2007 / القيمة: مليون دولار

المجموعات الغذائية	2006	2007
القمح والدقيق	163.5	23.32
الذرة الشامية	169	53.49
الأرز	100.43	118.31
الشعير	51.17	13.57
البطاطا	2.92	0.92
البقوليات	42.65	6.2
الخضار	208.11	17.12
الفاكهة	85.82	12.45
السكر المكرر	208.87	285.88
الزيوت والشحوم	10.15	17.63
إجمالي اللحوم	0.55	5.1
الأسماك	33.91	37.14
البيض	0.1	1.69
الألبان ومشتقاتها	9.30	35.85

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية لعامي 2007-2008

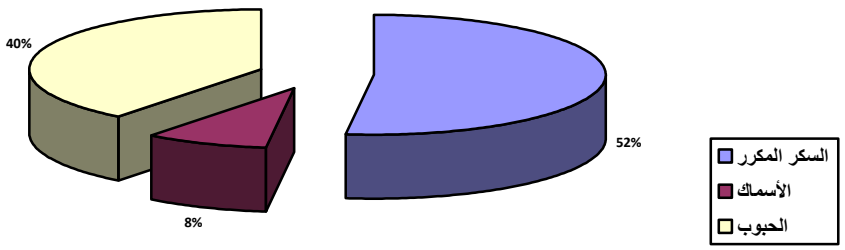

الشكل رقم (٢): التركيب السلعي للفجوة الغذائية في سورية عام ٢٠٠٦

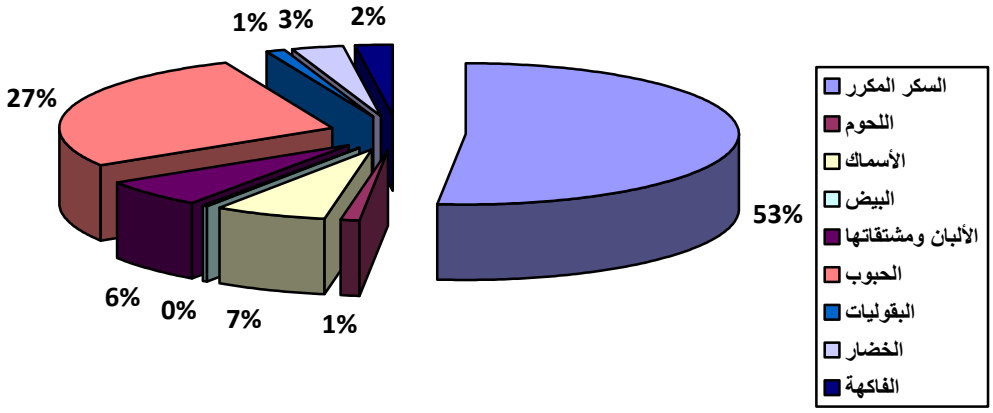

الشكل رقم (٣): التركيب السلعي للفجوة الغذائية في سورية عام ٢٠٠٧

الاستنتاجات والتوصيات:

نلاحظ مما سبق أنه لا بد من اتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة للحد من الانخفاض المستمر في مستويات الإنتاج الزراعي، سواء بسبب العوامل المناخية أم بسبب انخفاض الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والهام، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية في سورية، علماً أن هذا القطاع هو من أقل القطاعات التي استحوذت على الاستثمارات.

فالقطاع الزراعي المتطور من خلال فوائضه الاقتصادية والبشرية يغطي حاجة بقية القطاعات بالأيدي العاملة والغذاء والمواد الأولية المعدة للاستخدام الداخلي أو التصدير. ومن خلال زيادة دخل هذا القطاع ورفع مستوى معيشة العاملين فيه ستتوفر القوة الشرائية اللازمة لامتصاص واستهلاك منتجات القطاعات الاقتصادية الوطنية الأخرى. لذلك يجب الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وإعادة تنظيمه من الجوانب المادية والمؤسساتية والبنى والقوانين الناظمة لكل عمليات الإنتاج الزراعي كافةً.

ويتقدم الباحث ببعض التوصيات المقترحة في إطار الخطط الخمسية الزراعية، أهمها:

1. وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطر تتضمن أهدافاً محددة في مجال الإنتاج الزراعي تقوم على تأمين ما يمكن من حاجة الاستهلاك من:

- السلع الغذائية التي تتصف بكونها غذاءً رئيساً.
- المواد الأولية للصناعات الزراعية المحلية، وبما يحقق أكبر قدر من التشغيل الاقتصادي للمصانع.
- المحاصيل الزراعية التصديرية التي يتمتع القطر بميزة نسبية في إنتاجها بتكلفة مقبولة.

وبالتالي تفعيل العلاقة بين الزراعة والصناعة وتعميق العلاقة المترابطة بينهما.

2. تضمين خطط التنمية الوسائل والبرامج والاستثمارات اللازمة للوصول إلى الأهداف الإنتاجية المحددة، وأهم هذه الوسائل:

- تحديث وسائل وطرق الاستثمار الزراعي والإدخال المدروس والمخطط للمكننة الزراعية في مختلف مراحل عمليات الاستثمار الزراعي، وتحويل المزايا النسبية المتاحة إلى مزايا تنافسية.

- تطوير إنتاجية العمل في القطاع الزراعي عن طريق تدريب الفلاحين على طرق الزراعة الحديثة، وتوفير مستلزمات الإنتاج المحسنة وتحسين المستوى المعيشي للريفيين، وزيادة المهارة والكفاءة الإنتاجية الإدارية.
- التوسع في استصلاح الأراضي وإقامة مشاريع الري الحديثة (خاصة الري بالتنقيط والري بالرذاذ) بغية زيادة مساحة الأراضي المروية وإنهاء مشاكل الملوحة والتصحر وغيرها من المشاكل التي تحد من إنتاجية الأرض، خاصة بوجود شركة متخصصة في ذلك.
- التوسع في تقديم الخدمات الزراعية من إرشاد وتسليف وتسويق وغيرها من الخدمات، وتوزيع المهندسين الزراعيين على الحقول، بغية الوصول إلى الاستثمار الأمثل للأراضي الزراعية المتاحة.
- تطوير البحوث الزراعية وتوفير مستلزمات مساهمتها في حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، ومعالجة انخفاض منسوب المياه السطحية.
- تطوير القطاع الزراعي التعاوني، وحل المشاكل التي تعترض المساهمة الأمثل في تنمية الإنتاج الزراعي من جهة، وتحويل الجمعيات الخدمية إلى جمعيات إنتاجية ليتم الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.
- تكثيف استخدام الأراضي الزراعية البعلية منها والمروية.
- تنمية وتطوير الثروة الحيوانية وتوفير الرعاية الصحية لها، وتحسين صفاتها الإنتاجية بما يضمن تحقيق التوازن والتكامل بين الإنتاجين الحيواني والنباتي.
- والأهم من ذلك كله هو إتباع التخطيط الشامل للزراعة، بحيث توضع الخطط المسبقة المدروسة جيداً والتي تحقق الأهداف المطلوبة سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، وتتبع تنفيذها من البداية وحتى تحقيق المطلوب منها.

3. دراسة أثر السياسات التجارية العالمية على واقع الإنتاج الزراعي.
4. العمل على زيادة الاهتمام بالزراعة، ولاسيما مع توجه أغلب الدول لإنتاج الوقود الحيوي (إيتانول، ميتانول) من المنتجات الزراعية.
5. إعداد دراسات جديدة للفعالية الزراعية، لاسيما بعد ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.
6. التركيز على الأصناف الزراعية ذات المردودية الأعلى والقدرة التصديرية الأكبر.
7. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
8. وضع سياسة استراتيجية لاستغلال البادية التي تشكل 52% من مساحة سورية.
9. تفعيل عمل الإرشاد الزراعي ليشمل البعد البيئي والاقتصادي.
10. تفعيل العلاقة بين الزراعة والصناعة، بحيث تكون مخرجات الزراعة مدخلات للصناعة، وبالعكس.
11. توفير التأهيل العلمي والعملي للعاملين في الزراعة.
12. زيادة عدد المواسم الاستراتيجية، وإعادة النظر بالدعم المقدم للزراعة، لاسيما أن أغلب دول العالم تدعم الإنتاج الزراعي، خاصة دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا.

المراجع:

[1]. الطفيلي،علي ضاهر. *السياسة الاقتصادية الدولية وظيفتها ومنظماتها*، 1987، ط1، دار الكتاب الحديث، بيروت، لبنان، 272.

[2]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. *تقرير التنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 2008*، القاهرة.

[3]. المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية لعام 2007*، دمشق.

[4]. وزارة الزراعة الإصلاح الزراعي. *المجموعة الإحصائية الزراعية 2008*، دمشق.

[5]. المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية لعام 2006*، دمشق.

[6]. المكتب المركزي للإحصاء. *المجموعة الإحصائية لعام 2008*، دمشق.

[7]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2007.

[8]. مديرية الحسابات القومية. *النشرة السنوية*، دمشق، 2007.